



فيه التطورات الاقتصادية والسياسية والعمالية والحقوقية في البلاد، وذلك بمناسبة احتفالات البلاد في السادس عشر من ديسمبر بالعيد الوطني، وفي ظل احتفالات العالم باليوم العالمي لحقوق الإنسان الموافق العاشر من ديسمبر مع وجود هجمة كبيرة ضد الحركة العمالية والنشطاء النقابيين وعدم تجاوب أصحاب الأعمال والإدارات التنفيذية في الشركات لمطالب العمال المعيشية والمهنية المشروعة، وفي ظل أوضاع اقتصادية صعبة تعيشها شرائح فقيرة وكادحة من أبناء شعبنا نظراً لانخفاض الأجور والارتفاع الهائل في الأسعار والتضخم.

وعرضت الجمعية بعض المستجدات أمام جلالة الملك وحكومة مملكة البحرين وشعب البحرين الكريم، وهي:

أولاً: يزداد توزيع الثروة الوطنية في البلاد سوءاً، حيث تتركز الثروة في يد عدد قليل من المتنفذين وأصحاب المال بينما يعيش أغلب المواطنين قريباً من خط الفقر، ويجري هذا الخلل الكبير في توزيع الثروة رغم نمو الناتج المحلي ٧٪ سنوياً وفي ظل فائض مالي لدى الحكومة يقدر بأكثر من ٢٠٠ مليون دينار سنوياً.

ثانياً: على الحكومة مطالبة بتبني مطالبات العاملين في دوائرها ومؤسساتها بإعلان زيادات كبيرة في الأجور والرواتب لا تقل عن ٣٠٪ يقابلها تحسين مماثل لحقوق المتقاعدين وعمال وموظفي القطاع الخاص، وتحديد حد أدنى مستهدف لأجر البحريني وللمتقاعد لا يقل عن ٢٠٠ دينار بحيث يتم دعم الأجور المنخفضة من خلال رسوم برنامج إصلاح سوق العمل أو فوائض موازنة الدولة.

ثالثاً: من واجب شركات ومؤسسات القطاع الخاص والعام، وخاصة الكبرى منها، تحمّل مسؤولياتها الوطنية ومشاركة عمالها وموظفيها في الزيادات الكبيرة في أرباحها من خلال تحسين الأجور والرواتب ومنح حافز إضافي (بونس)، ولم يعد مقبولاً التحجج بركود الأوضاع الاقتصادية، فالإقتصاد الوطني يسجل منذ سنوات معدلات نمو قياسية تبلغ في المتوسط ٧٪ سنوياً.

رابعاً: تحويل الأقوال إلى أفعال بتنفيذ وعد أرض لكل مواطن من خلال إيقاف منح الأراضي لمن لا يستحق وتوجيه مخزون الدولة من الأراضي فقط للمستحقين ومضاعفة الإستثمار في مشاريع الإسكان الحكومية لتتماشى مع زيادة طلبات الخدمات الإسكانية إلى أكثر من ٦,٥٠٠ طلب سنوي.

خامساً: أن تكون الحكومة أسوة حسنة للقطاع الخاص باتخاذ موقف واضح من التجاوزات الحاصلة في حق التنظيم النقابي وأحكام الدستور وقانون النقابات العمالية وأن تبادر بإلغاء التعميم الإداري الصادر عن ديوان الخدمة المدنية بشأن

حظر تأسيس النقابات العمالية في القطاع الحكومي والكف عن مضايقة النقابيين في هذا القطاع، وتشريع بمراقبة ومحاسبة الشركات التي لا تحترم نقاباتها وترفض التعامل معها وتقوم بتسريح النقابيين.

سادساً: في ضوء الأداء الراهن لمجلس النواب بسبب التعديلات الدستورية غير المشروعة التي أدخلتها السلطة على الدستور في فبراير ٢٠٠٢، إضافة إلى عدم تجاوب الحكومة مع أغلب مقترحات ورغبات النواب، الأمر الذي حوّل السلطة التشريعية إلى سلطة شكلية وضعيفة حتى باعتراف كتل الموالاتة في مجلس النواب، فإن الأوان قد حان للبدء في طرح تعديلات دستورية تمنح المجلس النيابي صلاحيات كاملة للتشريع والرقابة لتحقيق المبدأ الدستوري الشعب مصدر السلطات جميعاً، وإنهاء هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية والقضائية.

سابعاً: في ضوء إعلان مجلس الوزراء تشكيل هيئة وطنية لحقوق الإنسان تكون مهمتها تنفيذ المهدين الدوليين الخاصين بالحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية والذي صدر بشأنها قانون في أغسطس ٢٠٠٦، وكذلك التعامل مع اللجان الدولية والمنظمات الحقوقية العالمية وغير الحكومية، وفي ظل تحركات مؤسسات المجتمع المدني الحقوقية والسياسية لإعلان هيئة الإنصاف والعدالة وتحقيق المصالحة الوطنية، فإن الحكومة مطالبة بإغلاق هذا الملف الحقوقي والإنساني ودعم التعاون مع التحالف المزمع إقامته وصولاً إلى إنصاف ضحايا العهد الماضي وتعويضهم وإصدار قانون لتشكيل الهيئة والاسترشاد بالتجارب الدولية والعربية الناجحة

في هذا الشأن، على أن يتم اختيار أعضاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان بطريقة توافقية وإبعاد كافة المشبوهين الذين يستغلون مبادئ حقوق الإنسان ومنظماتها غير الحكومية للترويج لنقيضها.

ثامناً: على الحكومة إيقاف المضايقات التي تمارسها أجهزتها ضد مؤسسات المجتمع المدني والقيام بتعزيز دورها كسلطة خامسة بدأت تأخذ أدواراً تنموية كبرى في المجتمعات الديمقراطية، ومن الضروري أن تأخذ الحكومة بمرثيات المجتمع المدني بشأن التشريعات المتعلقة بها سواء للجمعيات الأهلية أو النقابات المهنية أو حرية الصحافة وحماية الصحفيين وحرية إصدار الكتب وإلغاء الرقابة السابقة على الإصدارات وترك الموضوع للقضاء اللاحق.

تاسعاً: إن أحد أكبر التحديات التي تواجه البلاد هو استمرار ظاهرة الفساد والتجنيس السياسي وغياب الشفافية والتمييز والاحتقان الطائفي، والمهمة الوطنية الملقاة على الحكومة التعامل الجدي مع هذه الظواهر وإصدار التشريعات وتفعيل الأدوات الرقابية الإدارية والمالية لكشف الذمم وتحريم التمييز ومعاقبة مروجي التعصب الطائفي، الأمر الذي سيحمي الاقتصاد والمجتمع ويخلق وحدة وطنية صلبة.

وفي الذكرى الحادية والثلاثين لاستشهاد محمد غلوم في الثاني من ديسمبر ١٩٧٦ وسعيد العويناتي في الثاني عشر من ديسمبر ١٩٧٦، أصدرت الجمعية مع المنبر التقدمي بياناً قالوا فيه (في الذكرى الحادية والثلاثين لاستشهاد المناضلين البطولين، شهيدا الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الوطني، شهيدا الوطن وكل المدافعين عن

الحرية والكرامة الإنسانية، تحيي جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي وجمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) هذه الذكرى الخالدة كعادتهما في إحياء ذكرى شهداء الوطن الذين قدموا دماءهم فداءً له، هؤلاء الرموز الوطنية ومشاعل الحرية الذين مهدوا طريق الحرية والديمقراطية مع إخوانهم المناضلين الذين قضوا أجمل سنوات عمرهم في أقبية السجون والمعتقلات وتحت سياط الجلادين أو الذين شردوا في المنايا من أجل تحقيق أحلام ومطالب شعبنا في مجتمع قوامه الحق والعدالة والحرية والديمقراطية والمساواة.

تمر الذكرى هذا العام وبعض قيادات الحكم مازالت تنكر أخطاء الماضي وجرائم مرحلة أمن الدولة، ولا تبدي اعتذاراً أو ندماً على وأد أول تجربة ديمقراطية وما تبعها في أكثر من عقدين ونصف شهدت اعتقال ألوف المناضلين وقتل عشرات الشهداء في أقبية التعذيب كما في حالة الشهيد غلوم والعويناتي أو بالرصاص كما في حالة الشهيد الهانين الذين سيمر ذكرى استشهادهما بعد بضعة أيام، فقد نشرت الصحافة خلال هذا الأسبوع مقابلة رئيس الوزراء مع جريدة السياسة الكويتية أعاد فيها الإسطوانة المشروخة التي سمعناها منذ عقود حول أن المناضلين والشهداء بكل إنتمائاتهم الإشتراكية والعروبية والإسلامية كانوا يناضلون حسب قوله بإملاءات من الخارج.. حيث حاولت الدول الخارجية أن تسوّق أفكارها عبر بعض أبناء الوطن، وإن حل المجلس الوطني عام ١٩٧٥ الذي تبعه تطبيق قانون أمن الدولة وأشرس عمليات الإغتيال والتعذيب جاء بطلب من أهل الرأي